

CCass,16/04/1998,324

Identification			
Ref 18545	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 324
Date de décision 16/04/1998	N° de dossier 189/5/98	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Administratif		Mots clés قرارات محكمة النقض, Tribunaux administratifs, Sécheresse, Loyer, Contrat de location de terrain agricole, Compétence matériel, Cas de force majeur, Administratif	
Base légale		Source Revue : Revue la Lettre de l'Avocat مجلة رسالة المحاماة	

Résumé en arabe

– الاختصاص النوعي للغرفة الإدارية اختصاص القضاء العادي (العام).
– الأحكام الصادرة عن المحاكم الابتدائية (القضاء العادي) في قضايا العقود الإدارية قابلة للطعن ضدها بالاستئناف أمام الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى.
– مناقشة ثبوت أو عدم ثبوت إعفاء المكتري بمقتضى عقد إداري من الكراء بسبب القوة القاهرة يخضع لاحكام القانون الخاص والمحاكم العادية (الابتدائية...).

Texte intégral

قرار عدد: 324 / بتاريخ: 16/4/1998، ملف اداري: 189/5/98

باسم جلالة الملك

بتاريخ 18 ذو الحجة 1418 الموافق 16/4/98 إن الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين: السيد (ع. ع)، القنيطرة.

النائب عنه الأستاذ: عبد الرحمن بن عمرو محام بهيئة الرباط – المستأنف –

وبين: الملك الخاص للدولة الممثل بالسيد مدير الاملاك المخزنية بالرباط والجاعل محل المخابرة معه بدائرة الاملاك المخزنية بالخميسات – المستأنف عليه –.

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 7/6/98 من طرف المستأنف المذكور أعلاه بواسطة ذائبه الاستاذ عبد الرحمن عمرو والرامي إلى استئناف حكم المحكمة الابتدائية بالخميسات الصادر بتاريخ 11/97 /12 في الملف عدد: 99/97.

وبناء على الاوراق الأخرى للمدلى بها في الملف.

وبناء على الفصل 45 وما يليه من القانون رقم 41/90 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 10/9/1993 المتعلق بإحداث محاكم إدارية.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 27/2/98.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 16/4/98 .

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشار المقرر السيد محمد المنتصر الداودي تقريره في هذه الجلسة والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد عبد اللطيف بركاش.

وبعد المداولة طبقا للقانون

في الشكل:

حيث إن الإستئناف المصرح به بتاريخ يناير 1998 من طرف (ع. ع) ضد الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالخميسات بتاريخ 12/11/97 في الملف 99/97 والقاضي بعدم الإختصاص النوعي للبت في الطلب مقبول لتوفره على الشروط المتطلبية قانونا.

وفي الجوهر:

حيث يؤخذ من أوراق الملف ومن فحوى الحكم المستأنف المشار إليه أنه بناء على مقال مقدم من طرف (ع. ع) عرض هذا الاخير أنه يكتري من المدعى عليه الملك الخاص للدولة أرضا فلاحية مساحتها الإجمالية 73هكتار و543 آر و50 سنتيارا تقع بدائرة الرماني عمالة الخميسات بسومة كرائية سنوية قدرها 55076.00 درهم تؤدي في متم شهر شتنبر من كل سنة إلا أنه بسبب ظروف الجفاف الغير المتوقعة خلال السنوات 92 و93 و94 و95 واعتبارا لكون المنطقة المتواجدة بها الارض المكراة غير سقوية وتعتمد بصفة مطلقة على الامطار فإن المنتج الفلاحي خلال هذه السنوات كان ضعيفا جدا وخسر المدعى إضافة لذلك جميع الحبوب والمواد الفلاحية وثمان اليد العاملة التي كان قد رصدها واعتبارا لمقتضيات المادة 710 من قانون الإلتزمات والعقود التمس المدعى من المحكمة الابتدائية بالخميسات ملاحظة القوة القاهرة التي لاتعزى لخطأه والحكم بإعفاءه من واجب كراء الارض خلال هذه السنوات الفلاحية من 1992

إلى 1995 وبعد المناقشة قضت المحكمة الابتدائية بالخميسات بعدم اختصاصها نوعيا للبحث في الطلب فاستأنف المدعى الحكم المذكور وتمسك في استئنافه بعدة أسباب.

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث تبين من مراجعة تنصيصات الحكم المستأنف أن المحكمة الابتدائية قد علقت قضاءها بعدم الإختصاص لكون العقد المبرم بين الطرفين يتضمن شروطا خاصة تدخل في نطاق العقود الإدارية التي تختص بالنزاعات المتعلقة بها المحاكم الإدارية.

لكن حيث إنه فضلا عن كون الأمر لا يتعلق بنزاع حول تنفيذ العقد المبرم بين الطرفين وإنما بثبوت أو عدم ثبوت ما يبرر إعفاء المستأنف من الكراء نتيجة القوة القاهرة التي يتمسك بها في خصوص المنتج الفلاحي فإن العقد المبرم بين الطرفين هو من العقود التي تخضع لاحكام القانون الخاص وأن المحكمة الابتدائية بالخميسات كانت مختصة للبحث في الطلب.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى:

بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا باختصاص المحكمة الابتدائية بالخميسات للبحث في الطلب وإرجاع الملف إليها لمتابعة الإجراءات في القضية.

وبه صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من:

- رئيس الغرفة الإدارية السيد محمد المنتصر الداودي والمستشارين السادة: مصطفى مدرع - محمد بورمضان - السعيدة بلمير - أحمد دينية.

- وبمحضر المحامي العام السيد عبد اللطيف بركاش.

- وبمساعدة كاتب الضبط السيد محمد المنجرا.